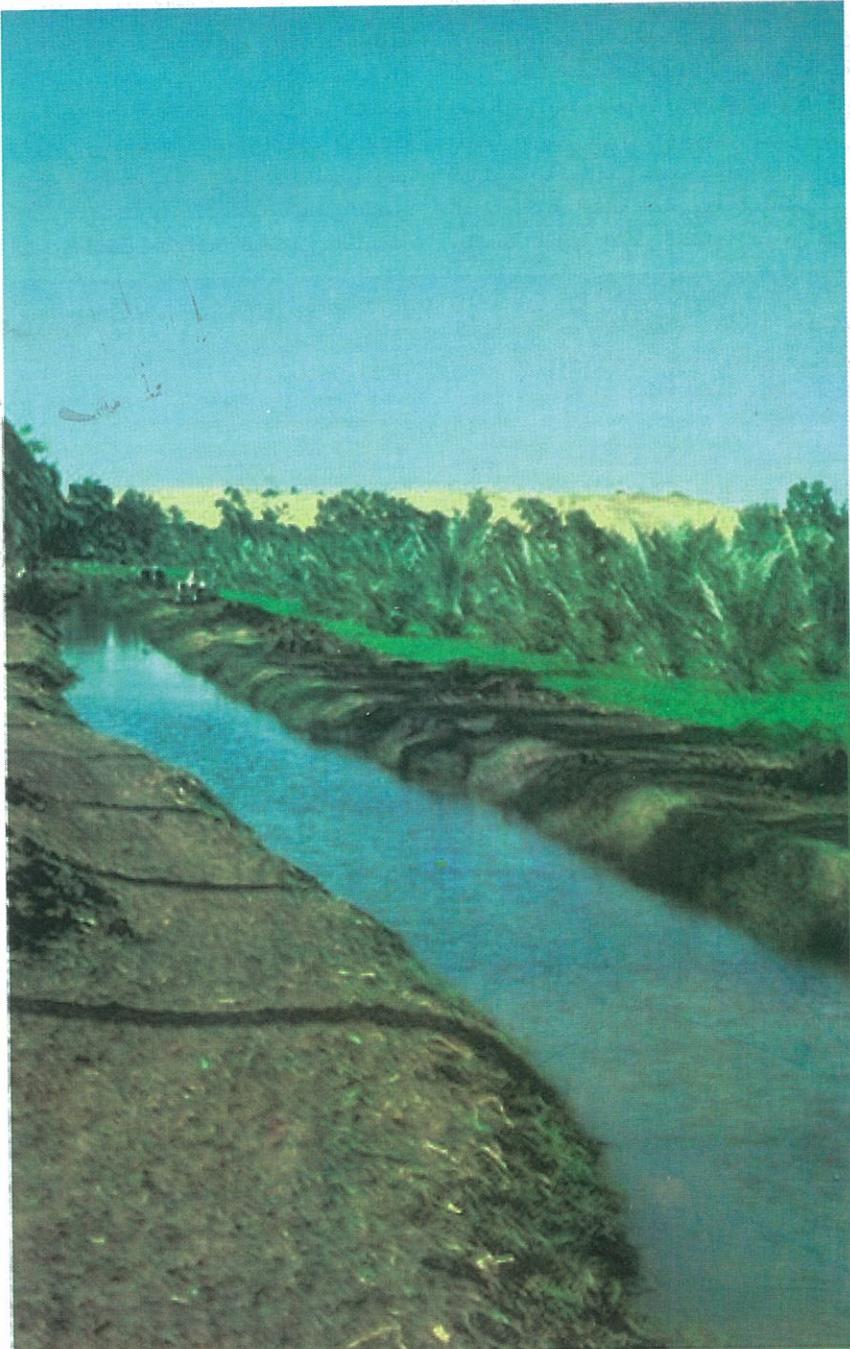


# الاستخدام اليسئي لمياه الصرف الصحي



هناك دول توفر مياه الشرب النقية لمواطنيها من معالجة مياه الصرف الصحي، ومنها ناميبيا أكثر دول جنوب أفريقيا جفافاً وأقل دول العالم في الكثافة السكانية (٢,٥ نسمة / كم٢). والفرق كبير بين مصر وناميبيا في وفرة المياه الطبيعية بحسب إيراد نهر النيل واختلاف نتائج الجغرافية الاقتصادية، حيث تستثمر الثانية مواردها من الألماس والليورانيوم والذهب والنحاس والزنك والغاز الطبيعي والسياحة البيئية. بينما قد تجاوزت الأولى حد الفقر المائي (١٠٠٣م³ / نسمة) بدلالة الحجم السنوي من الزيادة السكانية وتزايد احتياجاتها المستمرة من المياه. الأمر الذي يقتضي ضرورة الاعتماد على الموارد المائية غير التقليدية لدفع عجلة التنمية المستدامة في البلاد.

د. حمدي هاشم

خبير دراسات بيئية، عضو الجمعية الجغرافية المصرية  
وعضو شعبة البيئة بالجلاس القومية المتخصصة

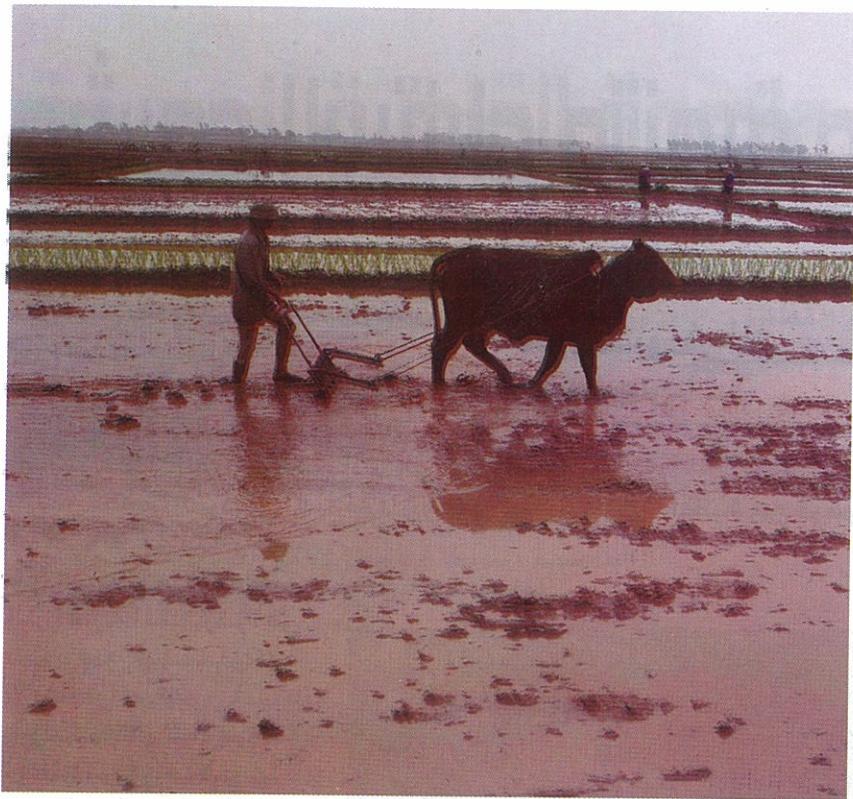


تأتي الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في أغراض الري ضمن المصادر الإضافية المتعددة لسد احتياجات الأراضي الزراعية والمستصلحة من المياه وكذلك الاستفادة بما تحتويه من العناصر المغذية للنباتات في زيادة الإنتاج وقليل الاعتماد على الأسمدة الكيميائية. وإن كان لإعادة استخدام هذه المياه في الزراعة مردود إيجابي، إلا أنها لا تخلو من التأثير السلبي على المحيط الحيوي والإضرار بالصحة العامة للمزارعين والسكان. ويحكم الري الآمن بهذه المياه مرجعية خواصها ومحتها لأنواع الصلبة ودرجة معالجتها ومدى ملاءمتها لأنواع التربة والنباتات المكافحة لها وكذلك طرق وموقع استعمالها. ولا مفر مع إعادة استخدام هذه المياه غير التقليدية من تلوث التربة والنبات والحيوان والإنسان والمياه السطحية والجوفية.

أعد المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء الكود المصري رقم ٢٠٠٥/٥١ بمراجعة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وكذلك المعايير والمواصفات القياسية الأمريكية وبعض الدول الأوروبية والعربية. وذلك لتنظيم هذا المجال بالأهمية. أضف إلى ذلك عدداً من القوانين والقرارات الوزارية واللوائح التنفيذية المنظمة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والتي تغطي الجوانب الإجرائية وتحدد مسؤوليات مختلف الوزارات ذات العلاقة: الموارد المائية والري، الزراعة واستصلاح الأرضي، البيئة، الصحة، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة. أضف إلى ذلك وزارة التخطيط ووزارة المالية ودورهما في تمويل تلك المشروعات القومية.

ويعتبر التخلص من مياه الصرف الصحي المعالجة في البحار الأوفر اقتصادياً وصحياً وبائيأً، مقارنة بصرفها في الأنهار لشدة ضررها بالمياه العذبة المغذية لاحتياجات النشاط البشري من مياه الشرب والري والصناعة. ونظراً لطبيعة توزيع العمران في مصر تركزت محطات المعالجة بالوادي والدلتا، فكان لإعادة استخدام مياهها في الري مردوداً إيجابياً من الناحيتين الاقتصادية والبيئية. وتظل القيد الصحية رهن خصائصها الطبيعية والكيميائية والبيولوجية.

هناك ثلاثة مجموعات حددها قرار وزير الإسكان رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٠ لإعادة استخدام هذه المياه حسب درجة المعالجة: أصحها بيئياً مياه المعالجة الثلاثية وهي خالية من الأضرار الصحية ومتواقة مع رمي جميع أنواع النباتات التي تؤكل نبتة وكذلك المحاصيل والبساتين والمراعي. بينما لا يرمي بمياه المعالجة الثانوية إلا مشاتل الزهور وأشجار التزيين والقطن والكتان والتيل والجوت والأعلاف والخضروات التي تطهي والمحاصيل المستخدمة في الصناعات الغذائية. وتصلح هذه النوعية من



من المزارع إلى مواقع الاستهلاك. ولاقتلت المزروعات والحيوانات والأسمدة المنتجة بمياه الصرف الصحي غير الآمنة، بما في ذلك المزارعون والمستهلكون، من الأمراض والمخاطر الصحية والاقتصادية. ناهيك عن أضرار تلك المياه حال استخدامها في ري المزروعات والملاعب الرياضية والحدائق والمتزهات العامة. وهذا وتضمم محطات الصرف الصحي في مصر للقيام بالمرحلة الابتدائية والثانوية والتخليص من مياهها في المصادر الزراعية، بينما تقتصر محطات المعالجة الثلاثية على المزروعات الاستثمارية الكبرى لإعادة استخدام مياهها في ري الحدائق والأشجار المثمرة. ومن ناحية أخرى، فإن التكلفة المالية والصحية تحكم الارتفاع بمقاييس الصرف الصحي بين الدول والتي تقدر بنحو ٤٠٠، ٣٠٠، ٨٠٠ دولار/فرد، لمنظومة المعالجة الابتدائية والثانوية والثلاثية على التوالي. وأن عدم كفاية الموارد المالية والقدرات التقنية مصحوباً في بعض الحالات بنقص مياه الشرب النقية يجعل من غير الواقعى افتراض أن نموذج البلدان المتقدمة في الصرف الصحي يمكن تعديقه بسرعة في البلدان النامية. ناهيك عن قيام علاقة طردية قوية بين التكاليف الرأسمالية لتطوير منظومة الصرف الصحي والمزايا الصحية ذات المردود الإيجابي على السكان والبيئة، حيث تزداد عائدات التنمية البشرية بشكل تدريجي في كل المستويات.

